متحالفون

نشرة شهرية يصدرها التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

العدد الواحد والعشرون - نوفمبر 2020

تحديات محاربة الإرهاب في زمن فيروس كورونا .. 2

مركز التميز ذراع الناتو لمحاربة الإرهاب .. 4

ندوة التحالف العاشرة ترصد مخاطر اقتصادية .. 8

الأمين العام يستقبل وفد الاتحاد الأوروبي

استقبل الأمين العامُّ للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب اللواءُ الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي في 26 أكتوبر، رئيسَ مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة العربية السعودية السفيرَ باتريك سيمونيه، والوفدَ المرافق له.

واستمع الوفدُ إلى تعريف بالتحالف وأهدافه وجهوده، وأنه ينفِّذ منظومةً متكاملة من المبادرات في المجالات الفكرية والإعلامية والمالية والعسكرية، ويسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء للتصدِّي للإرهاب. وأشار السفيرُ باتريك إلى تطلُّع الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من التعاون مع التحالف الإسلامي في المجالات المشتركة. ■

ندوة التحالف العاشرة تناقش دور الأصول الافتراضية في تمويل الإرهاب

أقام مركزُ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بالرياض ندوتَه الشهرية العاشرة، في 29 أكتوبر 2020م، بعنوان "الأصول الافتراضية ومخاطرُ استغلالها في عمليَّات تمويل الإرهاب، والمعايير الدَّولية الصادرة بشأنها".

أدار الندوةَ الأستاذ عبد الله بن عبد الرحمن المديفر، مديرُ إدارة محاربة تمويل الإرهاب في المركز، مؤكِّدًا في بدايتها أن التحالف أولى أهميَّةً كبيرة لمحاربة تمويل الإرهاب، وعدَّه أحدَ مجالات عمله الرئيسة. وتحدَّث في الندوة العميدُ الركن موسى عمر أحمد سعيد، ممثِّل جمهورية السودان، متناولًا خصائصَ الأصول الافتراضية، وطرائقَ إصدارها، ومخاطرها الأمنية والتقنية، ومواقف المنظمات الدَّولية منها.

وتناول الدكتور عادل بن حمد القليش، نائبُ رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في مؤسسة النقد العربي السعودي، المعاييرَ الدَّولية الحديثة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) الخاصَّة بالأصول الافتراضية. وتحدَّث الدكتور سني ذو الهدى، عضوُ هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، عن مخاطر استغلال العُملات الافتراضية في عمليات تمويل الإرهاب. ...تابع صفحة 8

مركز التحالف يُصدر العدد الخامس من مجلَّته

أصدر مركزُ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب العددَ الخامس من مجلَّة "التحالف"، وقد تناول ملفُّ العدد موضوعَ محاربة تمويل الإرهاب، وتطوُّر البنية العالمية لأنظمة مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب في ضوء قرارات مجلس الأمن الدَّولي، وتوصيات مجموعة العمل المالي. فضلًا عن رصد الجرائم المالية المتعلِّقة بتمويل الإرهاب؛ كالتهريب، والابتزاز، والخطف مقابل الفِدية، والاتِّجار بالبضائع والبشَر، ونهب الموارد الطبيعية وغيرها. وتناول بالتحليل تحدِّيات الجريمة المنظَّمة المرتبطة بتمويل الإرهاب، ومدى قُدرة التشريعات على مكافحتها.

واستعرض العدد تقريرَ مؤشِّر السلام العالمي لعام 2020، الذي يقدِّم أكبرَ تحليل شامل عن اتجاهات السلام، باستخدام 23 مؤشرًا نوعيًا وكميًا، وعرض تطوُّرَ الإستراتيجية البريطانية لمحاربة الإرهاب (contest) طَوالَ 17 عامًا من التعديل والتطوير، وكذلك التجربةَ التونسية في مواجهة التطرف.

وتناولت تحليلاتُ العدد معالجةَ السينما العربية للتطرف والإرهاب. ومن القضايا التي ناقشها العددُ الإرهاب في اليابان ممثَّلًا في حركة أوم شينريكيو التي نفَّذت هجَمات إرهابيةً في العاصمة اليابانية طوكيو باستخدام غاز الأعصاب (السَّارين)، وأثر المجتمع المدَني في بنين في محاربة التطرف العنيف، وأسبابُ التطرف في غانا ومظاهره. وألقى العددُ الضوء على مستقبل حركة جيش الربِّ الأوغندي في ظلِّ المخاوف من عودة نشاطاتها الإرهابية بعد انسحاب القوَّات الإقليمية والأمريكية من مواجهتها. ■

تحديات محاربة الإرهاب في زمن فيروس كورونا

انكفاءات داخلية وخلافات خارجية

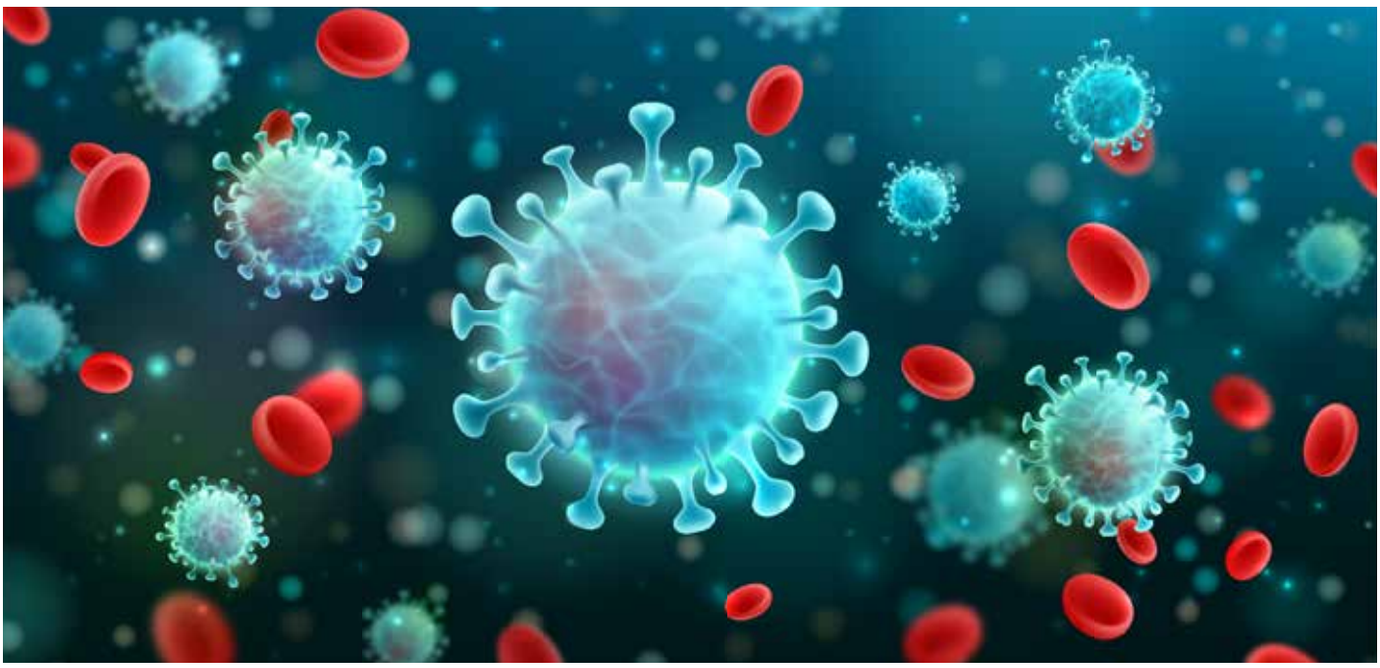

أسرة التحرير

جرت الخلافاتُ الدَّولية بشأن مسؤولية انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على نحوٍ رئيس بين أميركا والصين، ولم يكن للصين قبل كورونا إسهام بارز في جبهة محاربة الإرهاب في الشرق الأوسط وإفريقيا وأفغانستان؛ لأن الولايات المتحدة هي التي شكَّلتْها وتزعَّمَتها، ولذلك لا نرى أن الخلاف بشأن المتسبِّب في انتشار كورونا قد أثَّر سلبًا في نشاطات محاربة الإرهاب.

أما انكفاءُ الدول فإنه قد أثَّر حتمًا؛ إذ أعلن الأمريكيون في العراق وسوريا، والفرنسيون في دول الساحل، أنهم أعادوا انتشارَ قواتهم لتمتين الوقاية من الداء. وهناك دولٌ كانت تُسهم بدرجةٍ أو أخرى في هذا الملف، ثم آثرت الانسحابَ معلنةً أو غير معلنة، مثل: ألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، وبريطانيا.

عندما أعلنت الولاياتُ المتحدة وقفَ عمليَّاتها المشتركة في محاربة الإرهاب في العراق، بالتعاون مع الجيش العراقي، لم تقُل إن ذلك كان بسبب كورونا وحسب؛ بل لأن الهجَمات تكاثرت أيضًا على سِفارتها ببغداد، وعلى قواعدها بالحبانية ومطار العاصمة وخارجها.

أعلن الأمريكيون وقفَ التعاون في محاربة داعش، ما دام هناك عناصرُ لا يقلُّون شرًّا عن داعش في القتل والإرهاب، يعملون تحت غطاء الحكومة العراقية أو سكوتها!

وفي المرحلة الفاصلة ما بين إعلان الأمريكيين وقفَ العمليات المستهدِفة لتنظيم داعش، ومقتل قاسم سليماني ورفيقه، وهي نحو شهرين، ازدادت هجَماتُ الدواعش في العراق، لكنها اختصَّت باستهداف الحشد الشعبي وقوات الأمن. وبعد مجيء حكومة مصطفى الكاظمي أعلن الأمريكيون عودةَ التعاون والعمليات المشتركة مع الجيش العراقي في التصدِّي لداعش؛ مع أن موجات الوباء الفتَّاك لم تخِف.

وإذا اتجهنا نحو فرنسا، وهي شريك قويٌّ للولايات المتحدة في سوريا وإفريقيا؛ نجدها قد أعلنت مقتلَ قائد القاعدة في إفريقيا الذي صار داعشيًّا. وقال الفرنسيُّون: إنه حصل بعض الانكفاء من جانبهم بسبب كورونا، فازدادت الهجَماتُ في الصحارى الشاسعة بين مالي والحدود الجزائرية.

هناك تأثيرٌ إذن في العمليات على الإرهاب من جانب القوى الدَّولية في الجبهة العالمية لمكافحة الإرهاب، وذلك بسبب جائحة كورونا التي غيَّرت مسيرةَ الحياة في العالم. أما مقاديرُ ذلك فلا يمكن حسابها بدقَّة.

بقي أن نقدِّرَ آثار سياسات الدول الإقليمية والدول الكبرى وخلافاتها في محاربة الإرهاب وإمكانات إخماده. عندما جاء الروس إلى سوريا عام 2015م قالوا: إنهم سيبقَون مدة ما بين ثلاثة أشهر وستة أشهر، وها هم اليومَ لا يزالون هناك بعد خمس سنوات، وعددهم بلغ الآلاف. وعندما عاد الأمريكيون إلى العراق في العام نفسه قالوا: إنهم لن يبقَوا أكثر من عام واحد مع الجبهة المكوَّنة من ستين دولةً وأكثر، وقد بقي بضعةُ آلافٍ منهم حتى اليوم.

ومع أن الإرهاب ضعُف حقًّا ضعفًا شديدًا، سواء في تنظيم القاعدة وفروعه، أو تنظيم داعش وفروعه، فإن من المتوقَّع أن يبقى الإرهاب سنواتٍ قادمة؛ لأنه أضحى عاملًا مؤثِّرًا في السياسات الإقليمية والدَّولية.

ولكي نوضِحَ الأمر نبدأ بعيدًا من أفغانستان؛ فإن حركة طالبان تُجري مفاوضات مع الأمريكيين منذ أكثر من عامين في الدوحة بقطر، والمفهوم أنه في مقابل انسحاب الأمريكيين من أفغانستان ستتقاسم طالبان السلطةَ مع الحكومة القائمة التي تحظى بدعم الأمريكيين. وبالطبع فإن الانسحاب الأمريكيَّ إن انعقد الاتفاق سيكون تدريجيًّا، وكذلك خطواتُ بناء الثقة بين المتخاصِمين. هذه المفاوضاتُ تتقدَّم ببُطء ثم تنتكس انتكاساتٍ خطِرة. طالبان تحتاج إلى السلاح، وتحتاج إلى التواصل، وقد كانت تتلقَّى دعمًا من باكستان، لكن منذ نحو عِقد من الزمان صارت لها عَلاقاتٌ وثيقةٌ بطهران، وهي وإن لم تضعُف كما ضعُف

تنظيم داعش، فقد باتت لا تستطيع التصرُّفَ باستقلال. فطِهران التي تخوض صراعًا عنيفًا مع الولايات المتحدة تؤثِّر في طالبان وتدفعها لمواصلة القتال واستهداف الأمريكيين، وتقول للحركة: الأمريكيون سينسحبون عاجلًا أم آجلًا وهم يقولون ذلك، وإن صَبَرتم وناضلتم فإن أفغانستان عائدةٌ إليكم كما كنتم حتى عام 2002م. وزعم الأمريكيون أخيرًا، بسبب أنواع أسلحةٍ جديدة استخدمتها طالبان، أن الروس أيضًا دخلوا على خطِّ دعم طالبان نكايةً بهم!

في الصراع بين الدول الكبرى والوسطى، يُغامر بعضُها فيتدخَّل بنفسه مثل: روسيا وإيران في سوريا، ويُؤْثِر بعضُها استخدامَ جماعات مسلَّحة (ميليشيات) قد تكون معاديةً ثم تُستقطَب. فطالبان كانت من أكبر أعداء الشيعة وطِهران، لكن عندما هجم الأمريكيون على أفغانستان عام 2001م لم تجد طالبان والقاعدة ملاذًا إلا في إيران، ومنذ ذلك الحين يستخدمُ الإيرانيون القاعدةَ وطالبان لمصارعة الأمريكيين على هذه الناحية من الجبهة، فإذا هدأ الصراعُ عادت مفاوضاتُ الدوحة، وإذا تصاعد الصراع توقفت المفاوضاتُ وتجدَّدت الهجَمات.

والصراع في سوريا والعراق أكثرُ تعقيدًا؛ فعند وصول الروس والأمريكيين إلى سوريا في 2014م و2015م، أصبحت الأطرافُ الرئيسة المتدخِّلة أربعة: روسيا وأمريكا وإيران وتركيا. وقد استولى كلٌّ من الأمريكيين والروس على ناحية في سوريا، وانصرف الروسُ لمساعدة النظام السوري على ضرب الثوَّار المعتدلين الذين قاتلوا تنظيمَي داعش والقاعدة. وفعل الإيرانيون الشيء نفسَه واستقدموا الجماعات المسلَّحة من لبنان والعراق وأفغانستان وباكستان. أما الأتراكُ فالإرهاب في نظرهم هو حزبُ العمَّال الكُردستاني وحدَه. وهكذا وبعد أن كسر الأمريكيون وحلفاؤهم تنظيمَ داعش في سوريا والعراق بين 2016م و2018م، تقدَّم الأتراك والروس والأكراد والإيرانيون لحصد النِّقاط. ولدى الإيرانيين ميزةٌ وهي أنهم يملكون جماعاتٍ مسلَّحةً محترفة تشنُّ الحروبَ بتوجيههم في المشرق وسائر أنحاء العالم.

أما الأتراكُ فبسبب الوجود القوي على الحدود والمصالح المشتركة مع روسيا، صاروا جزءًا من ثُلاثي اتفاق أستانا لحلِّ النزاع السوري. لو استطاع الأمريكيون والروس الاتفاقَ على حلٍّ في سوريا لاختفَت الجماعات المسلَّحة القديمة والجديدة المُدارة من أنقرة أو طِهران، لكن ذلك لم يحصل حتى الآن. ومن هنا فإن هذه الجماعاتِ المسلَّحةَ لا تزال شديدةَ النشاط في سوريا، وكذلك في العراق الذي تَعُدُّ الجماعاتُ الموالية لطِهرانَ فيه الصراعَ مع أمريكا من أولوياتها، وسيظلُّ الأمر على هذا النحو حتى تحصلَ هُدنة أو مصالحة بين إيران وأمريكا. وهذا الأمر لا ينطبقُ على أفغانستان والعراق وسوريا واليمن وحسب؛ بل وعلى لبنان أيضًا.

إيران تستخدم الجماعاتِ المسلَّحةَ في مصارعة الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج ولبنان. والأتراك يُراوحون بين روسيا وأمريكا لمصارعة الأكراد من جهة، ولإيجاد منطقة مصالح نفطية وغازية في بَرِّ ليبيا وبحرها من جهة اخرى.

إن الخلافاتِ الدَّوليةَ قائمة ومتصاعدة، ولكن ليست على محاربة وباء كورونا ومنع انتشاره، وقد ضعُف الإرهاب كثيرًا بعد الضرَبات القاسية، لكنه سيظلُّ مؤثرًا أكثر في ديارنا وأمننا وعُمراننا؛ لأنه سيعجِز عن مواجهة الأمريكيين في عُقر دارهم كما فعل من قبل، وستظلُّ لديه إمكاناتٌ يستخدمها بطلبٍ من داعميه في ديارنا. وإذا كان الإيرانيون يفعلون ذلك سراً منذ زمنٍ طويل؛ فإنّ غيرهم يستخدمون أخيراً الجماعات العنيفة علناً، وليس في سوريا فقط؛ بل وفي ليبيا التي يجلبون إليها خليطاً من المرتزقة والمتطرفين والقبليين.

كيف غيرت كورونا؟ ما غيرت إلاّ قليلاً. فقد صار الروس والإيرانيون وغيرهم يميلون أكثر من الماضي لاستخدام ميليشيات تابعة من المرتزقة والإرهابيين، وما كانوا يفعلون ذلك من قبل بهذه الصراحة.

وهكذا نبقى نحن العربَ أصحابَ المصلحة الأولى في محاربة الإرهاب، وأصحابَ المصلحة الأولى في دفع الإمبرياليات القديمة والجديدة عن بلادنا واستقرارها وعُمرانها، ونحن قبل ذلك وبعده أصحابُ المصلحة الأولى في إنهاء الجماعات المسلَّحة، وهم قطَّاع طرق ومرتزقة ومحاربون ومفسدون في الأرض باسم الدِّين أو الطائفة زورًا وبهتانًا. ■

مركز التميز ذراع الناتو لمحاربة الإرهاب

هو منظمة عسكرية دَولية متعدِّدة الجنسيات، ومورِدٌ معترَف به دَوليًّا ومُعتمَد من حلف الناتو. مقرُّه في أنقرة بتركيا، وترعاه قوًى عالمية، منها الولاياتُ المتحدة وبريطانيا وألمانيا وهولندا وبلغاريا ورومانيا. وعضويته متاحةٌ لجميع أعضاء حلف الناتو. ويضمُّ المركز 62 جنسية مختلفة.

كانت قد أعلنت تركيا عزمَها على إنشاء المركز في ديسمبر 2003م، ثم نشطت بتحضير مذكِّرة التفاهم، حتى افتُتح رسميًّا في 28 يونيو 2005م. وقد استوفى المركزُ المعاييرَ التي حدَّدتها قيادة حلف الناتو لشؤون عملية التحول (ACT)، والمعتمَدة من حلف الناتو، وحصل المركزُ على وصف "المنظمة العسكرية الدَّولية" في 14 أغسطس 2006م. تشارك حاليًّا في المركز 8 دول من الناتو (بلغاريا، وألمانيا، والمجر، وهولندا، ورومانيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة). وأعلنت إيطاليا وألبانيا عزمَهما على الانضمام إلى المركز.

وأسهم المركزُ منذ تأسيسه إسهامًا بيِّنًا في مواجهة تحدِّيات الإرهاب؛ بإجراء دورات وأنشطة تعليمية وتدريبية متنقلة، وندَوات وجلَسات عمل لأعضاء الناتو، وبرنامج الشراكة من أجل السلام (PFP)، ومنتدى الحوار المتوسِّطي (MD)، ومبادرة إسطنبول للتعاون (ICI)، والمنظَّمات الدَّولية ذات الصلة (IOS)، والبلدان ذات العَلاقة الثنائية بتركيا. فضلًا عن نشر تقرير الدفاع ضد الإرهاب عددين في السنة.

والغرضُ من إنشاء المركز تعزيزُ موارد حلف الناتو الحالية، وضمانُ الشراكة والتنسيق والتعاون بين أعضائه؛ لتزويد صانعي القرار بحلول واقعية للتحدِّيات التي يفرضُها الإرهاب، ثم السعي لمكافحة هذه التحدِّيات. إن هذا المركز مشهودٌ له بالخبرة في مكافحة الإرهاب، وبات أشبهَ بشبكة واسعة من المجتمعات العسكرية الدَّولية والحكومية وغير الحكومية والصناعية والأكاديمية ذات الاهتمامات المشتركة.

ويتميَّز المركزُ بخبرة معتبَرة تقدِّم أفضل السُّبل لمكافحة الإرهاب، ويتيح التدريبَ على أفضل الوسائل لمواجهة تحدِّياته، والمساعدة على تطوير المفاهيم، وتحسين قدُرات الناتو، وإمكانية التشغيل البيني.

منذ افتتاح المركز قدَّم القائمون عليه نشاطات متعدِّدة، منها: إجراء 217 دورة تعليميَّة وتدريبيَّة في موقعه الرسمي، بالاستعانة بفِرَق التدريب المتنقِّلة. وسعَوا للشراكة مع أكثر من 2500 محاضر، واستضافة أكثر من 12450 مشاركًا من 108 دول، وقد أشرفوا أيضًا على معالجة كثير من التحدِّيات التي تُعنى بموضوع الإرهاب ومكافحته. وللمركز مهمَّة جوهرية هي تزويدُ صانعي القرار بمفهوم شامل للإرهاب، وكذا تعريفهم بالتحدِّيات التي تصعِّب عمليةَ مكافحة الإرهاب، وكلُّ ذلك من أجل توجيه اهتمام حلف الناتو والدول التي تشاركه المساعي لمواجهة التحدِّيات الأمنية المستقبلية. ويتلخَّص هذا التوجيهُ في المهامِّ الأساسية الثلاث المعلنة لحلف الناتو، وهي: الدفاع الجماعي، وإدارة الأزَمات، والأمن التعاوني. وذلك بتعزيز وعي الأعضاء في حلف الناتو ودعم قدُراتهم وجهودهم. ويحرِص المركزُ على إنجاز هذه المهامِّ باعتماد برنامج العمل الخاصِّ بالإرهاب والإجراءات المتعلِّقة بمكافحته على صعيدَي التخطيط والتنفيذ. أما الأنشطةُ الأساسية لهذا المركز: فهي التعليمُ والتدريب وتطوير الأفكار والمفاهيم، فضلًا عن الإسهام في عمليات التحليل واستخلاص الفوائد.

ويهدِفُ مركز التميُّز للدفاع ضد الإرهاب إلى تحقيق الآتي: تعزيز مكانته بين المراكز الضليعة في مجال مكافحة الإرهاب ومعالجة القضايا المتعلِّقة به، ومواصلة تطوير مهمَّاته ومسؤولياته بصفته نموذجًا للمجتمعات المهتمَّة بمكافحة الإرهاب، ودعم تطويره الذاتي المستمرِّ بإجراء البحوث والدراسات والتجارِب، ثم تحليلها واستخدام النتائج في التعليم والتدريب، والمواءمة بين القدُرات العسكرية والمدنية لإجراء التدريبات والتجارِب، وهذا بتحديد البرامج والخطط والأدوات وتطويرها، والإفادة بالخبرات المكتسَبة، وتقديم المشورة لكلِّ الهيئات والكِيانات التي تحتاج إليها في مكافحة الإرهاب، والمساهمة في تطوير المفاهيم والأفكار في مناطق مكافحة الإرهاب التابعة لحلف الناتو، وكذلك في الدول الصديقة والشركاء، ووضع خطط إستراتيجية وتهيئة مجالات تنفيذها، وتخصيص وقت لتعليم الموظفين المدنيين وتدريبهم على مكافحة الإرهاب، بالاستعانة بخبرات كبار القادة العسكريين والخبراء الميدانيين، والتنسيق مع المنظمات الدَّولية وغير الحكومية والجهات المتخصِّصة (الأكاديمية).

ويخضع نظامُ ضمان الجودة في المركز لمراجعة دورية من قِبَل اللجان المسؤولة عن عمليات التقييم الموثَّقة، التي تشمل الأنشطةَ والممارسات الداخلية، وتقييم الدورات وإعداد التقارير. ويخضع هذا الإشرافُ لتقييم خارجي مستمرٍّ. ويتَّبع المركزُ نهج النظُم للتدريب، الذي يتضمَّن عمليات التحليل والإعداد والتطوير والتنفيذ والتقييم، من أجل توفير حلول تدريبية وتثقيفية تتفق ومعايير مناهج التطوير العالمية. ■

التحالف الكنَدي لمكافحة الإرهاب

صدى لأصوات ضحايا الإرهاب

لطالما كانت حقوقُ الإنسان موضوعًا دسمًا لوسائل الإعلام، عند تناول موضوع مكافحة الإرهاب؛ إذ بات الإرهابُ الدَّولي أحدَ أخطر ما تواجهه الإنسانية اليوم. وما يزيد من حِدَّته تفاقمُ الأضرار الناتجة عنه، التي لا تقتصر على إزهاق الأرواح البريئة والإضرار بالممتلكات فحسب، وإنما تتعدَّى إلى تهديد استقرار الدول وتقدُّمها. ثم إن الإرهابَ لا يعترف بالانتماء؛ فقد أضحى يضربُ في كلِّ مكان، مستخدمًا جميعَ الأسلحة الممكنة، ومستفيدًا من التقدُّم العلمي في مجال التقنية والاتصالات.

وتنتهج منظمةُ الأمم المتحدة إستراتيجيةً فريدة لمكافحة الإرهاب، وتشجِّع الدولَ والحكومات على ذلك، ويندرج هذا ضمن مخطَّط عمل مقرِّها "مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب"، الذي تتجلَّى مهامُّه في قيادة جهود مكافحة الإرهاب، وتعزيز التنسيق بين الكِيانات المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدات إلى الدول الأعضاء لبناء القدُرات في هذا المجال الخطِر، وتعزيز رؤية الأمم المتحدة، والدعوة وتعبئة الموارد، وضمان إعطاء الأولوية الواجبة لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والاهتمام بمنع التطرف العنيف.

ويتَّجه الجانبُ الأكبر من اهتمامات الأمم المتحدة إلى مكافحة الإرهاب دون الأنواع الأخرى من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب، وجرائم الحرب، على الرغم من أنها تظلُّ موضعَ رفض وتنديد لا لبس فيه.

ويُعَدُّ الإرهاب خطرًا صريحًا على كندا، حكومةً وشعبًا، وأكثرَ وطأةً من باقي أنواع العنف، ويؤثِّر في الكنديين المقيمين في بلدهم وخارجه تأثيرًا بيِّنًا. وعلى خلاف قادة الإرهابيين مثل أسامة ابن لادن، فإن مرتكبي الأنواع الأخرى من انتهاكات حقوق الإنسان لم يُعلنوا عمومًا الحربَ على كندا أو حلفائها أو أسلوب حياتها. وكذلك لم يتبنَّوا بالضرورة تدميرَ الغرب أو الدول القومية الأخرى بحكم الضرورة الدينية أو الفكرية، ولم يعلنوا أيضًا استخدامَ أسلحة الدَّمار الشامل تجاه النظام الدَّولي.

إن ضحايا الإرهاب ليسوا أضرارًا جانبية في حرب تقليدية بين الدول، وليسوا منتجاتٍ ثانويةً لظرفٍ طارئ، ولم يُقبَض عليهم خطأً في أثناء إطلاق النار من سيَّارة ما. إن تجرِبةَ ضحايا الإرهاب الكنَديين هي تجرِبةٌ شخصية ووطنية في الوقت نفسه، وغالبًا ما يصبح أولئك الذين قُتلوا أو أُصيبوا في هجَمات إرهابية ضحايا صراعٍ أكبر ذي بُعد عالمي يشمل دولًا أو جماعات وكِيانات تابعةً لتلك الدول.

وقد أظهرت سياسةُ الحكومة الكندية أيضًا وضعَ ضحايا الإرهاب في هذا الصِّراع غير المسبوق؛ إذ إن سقوط ضحايا للإرهاب ليس مجرَّدَ ظلم، وإنما هو إخفاقٌ في التعامل مع ماهيَّة الإرهاب، وإخفاق في تعزيز المجتمعات للتصدِّي له. ويواجه هذه الحربَ الجديدة مدنيون عُزْل لا يملكون الخبرةَ الكافية ولا العتادَ لمواجهة خطر الإرهاب. وتحدِّد تجرِبةُ هؤلاء الضحايا معالمَ هذه المعركة. ومن هنا فإن مدى القدرة على الحدِّ من التأثير في الضحايا يحدِّد حجمَ تأثير الإرهاب في المجتمعات، وفي ثقتها بتجاوز هذه الأزمة. لذلك يجب أن نستهدفَ تقليص هذا التأثير أولًا، ولتحقيق ذلك، فإن مبادرة التحالف الكنَدي لمكافحة الإرهاب (C-CAT) هي وسيلةٌ ناجحة. وبالعودة إلى سنوات خَلَت، فإن رئيس الوزراء الكندي تعهَّد بتشديد قوانين مكافحة الإرهاب، بعد يوم واحد فقط من إطلاق نار على البرلمان في العاصمة الاتحادية لكندا أوتاوا.

وتهدِفُ مبادرة التحالف الكنَدي لمكافحة الإرهاب إلى إسماع أصوات الضحايا، وفهم قِيَمهم الإيجابية، وتمكين مشاركتهم في المجتمع. ومن شأن هذا أن يوجدَ أداةً قوية لزيادة وعي الناس بمخاطر التطرف العنيف والإرهاب. وقد هبَّ لتنفيذ المبادرة في دولة كندا كلٌّ من الحكومة، والجيش، وقوَّات إنفاذ القانون، وإدارات الشرطة، وشركات الأمن الخاصَّة، وأجهزة الاستخبارات والاستطلاع؛ لمناهضة الإرهاب واقتلاعه من جُذوره.

وتشمل إستراتيجياتُ مكافحة الإرهاب زيادةَ كفاءة الشرطة والمخابرات المحلِّية، والأنشطة المركزية التقليدية، مثل: اعتراض الاتصالات، وتعقُّب الأشخاص، إضافة إلى التقنية الحديثة التي وسَّعت نطاقَ العمليات العسكرية. ومن الصعوبات التي تعرقل تنفيذَ الإجراءات المُجدية لمناهضة الإرهاب، تضاؤلُ الحرِّيات المدنية، والخصوصيةُ الفردية التي غالبًا تُطبَّق عليها هذه الإجراءاتُ لمواطني الدول التي تُحاول مكافحةَ الإرهاب أو الذين اعتقلتهم هذه الدول.

إن التحالفاتِ الإستراتيجيةَ الوثيقة تقوم مع الجهات المعنية دَوليًّا وإقليميًّا ومحلِّيًّا باتباع نهج واضح وشامل في مكافحة الإرهاب. وقد بادرت كندا إلى اتخاذ هذا النهج؛ أملًا في التحاق بقيَّة الدول به؛ لضمان حياة أفضل وأكرم للأجيال القادمة. ■

الأعمدة الثمانية لنشوء التطرف واستمراره

أسرة التحرير

يظهر الغلوُّ والتطرُّف في سلوك كثيرٍ من البشر في أرجاء الأرض، على اختلاف عقائدهم وثقافاتهم وتوجُّهاتهم وانتماءاتهم. والتطرُّف غالبًا ما يقودُ إلى العنف والإرهاب، وثمةَ دوافعُ وأسبابٌ تؤدِّي إليه، وقد تتجاوز آثارُ هذه النزَعات من التطرُّف الفردَ ذاته، حتى تصلَ إلى زعزعة النظام المجتمعي، وخلخلة الأمان النفسي، الذي يُعَدُّ من أهمِّ الضرورات الإنسانية لدى البشرية كلِّها.

أسباب التطرف

يمكن إيجازُ أهمِّ العوامل المؤدِّية إلى التطرُّف فيما يأتي:

أولًا: العامل التاريخي، وهو العامل الرئيسُ في نشوء ظاهرة التطرُّف الديني، فما يسوقه لنا التاريخُ من أحداث وأقوال وروايات زائفة، أسهمَ في اختزان العقل الباطن صورًا للكراهية ورفض الآخر، ويُسهِّل ذلك انتشارَ التطرُّف في المجتمعات غير الواعية.

ثانيًا: العامل الفكري، ويرجع غالبًا إلى أمور:

- معاناة العالم الإسلامي اليوم بسبب ما فيه من انقسامات فكرية حادَّة، بين تيَّارات مختلفة متباينة. ومرجعُ هذه المعاناة وما يترتَّب عليها من مشكلات وآثار هو الجهلُ بالدِّين والبعد عن التمسُّك بتوجيهات الإسلام الصحيح الحنيف. ومن أبرز التيَّارات المنحرفة المعاصرة:
- **التيَّار العَلماني** الذي يدعو إلى بناء الحياة على أساس دنيوي محض غير مرتبط بالأصول الشرعية، ولا بالتقاليد والعادات والموروثات الاجتماعية الأصيلة؛ فهي في نظر أتباعه عوائقُ في طريق التقدُّم والانطلاق نحو الحضارة والازدهار.
- **والتيَّار الديني المتطرف** الذي يناهض المدنيةَ الحديثة وكلَّ ما يتصل بالتقدُّم الحضاري؛ فما هي في نظر أتباعه سوى فساد أخلاقي وتفكك للبناء الأسري والعَلاقات الاجتماعية. وكلُّ تيَّار منهما يرفض فكرَ الآخر ويقاومه، وينظر إليه نظرةَ ريب وشكٍّ دون تمحيص وتقويم.
- غياب الوسطيَّة وغلوُّ بعض المؤثِّرين الذين باتوا أشهرَ من كثيرٍ من أهل الاعتدال، فخدعوا بعضَ الجهَلة بأنهم يمثِّلون الإسلامَ وأهله، فغابت الوسطية وضاع الاعتدال.
- قلَّة اهتمام المربِّين والمؤسسات التربوية والإعلامية بالتفكير الناقد والحوار البنَّاء.
- الخللُ في أغلب مناهج الدعَوات المعاصرة، باعتمادها على الشحن العاطفي، وتربية أتباعها على استدرارِ المشاعر، وحشوِ الأدمغة بأفكار التصادُم والصراع دون تعقُّل.

ثالثًا: العامل الديني، ويرجع غالبًا إلى الابتعاد عن المنهج الشرعيِّ القويم والوسطية التي هي أهمُّ سمات الدِّين الإسلامي الحنيف، ويبرُز ذلك فيما يأتي:

- **الفساد العقائدي:** أدَّى الانحرافُ عن العقيدة الإسلامية السويَّة إلى ظهور كثير من الفِرَق المنحرفة كالخوارج والمُرجِئة والجبرية والقدرية والمعتزلة، وغيرهم من أصحاب الفرق والمذاهب والآراء، ما نتج عنه كثيرٌ من الغلوِّ والفساد.
- **سوء الفهم والتفسير:** بسبب بعض أدعياء العِلم والفقه، من المتساهلين في مسائل الحلال والحرام الذين يَلوُونَ أعناقَ النصوص طبقًا لرغَباتهم وأهوائهم، ومن الجهلاء الذين يفسِّرون كلامَ الله على غير وجهه، ويفتون عن غير عِلم ولا دليل.
- **الجهل بقواعد الإسلام وأحكامه:** استغلالُ عواطف الشباب، وتحميلهم أفكارًا حماسية دون ضبطهم بضوابط أهل العلم الصالحين الحاذقين، يعني إنشاءَ جيل هشٍّ وجاهل، ولا شكَّ أن الجهل داءٌ عظيم وشرٌّ مستطير تنبعث منه كلُّ فتنة عمياء.
- **الغلوُّ والتعدِّي:** أي مجاوزةُ حدِّ الاعتدال، وهو بذلك مرادف لمفهوم التطرُّف. وقد حذَّر الإسلامُ من الغلوِّ بجميع أنواعه، قال رسولُ الله ﷺ: (إياكُم والغُلوَّ). فمن اتصفَ بالغلوِّ، وجاوز الحدَّ في فهم النصوص اعتقادًا أو عملًا، دون النظر في النصوص التفصيلية، يكون أشبهَ بالخوارج الذين عملوا بالنصوص العامَّة وأهملوا سائرها، ولم يستقصوا الأدلَّة وأحوالها ومناسباتها.
- **تشويه صورة الإسلام:** إن الدين الإسلامي هو دينُ العدالة والكرامة والسماحة والحكمة والوسطية، وهو دينُ رعاية المصالح ودرء للمفاسد، وإن أفعال المنتسبين إلى الدِّين -ويا للأسف- تُنسَب عادةً إلى الدِّين ذاته، فمن تشويهِ صورة الإسلام أن تكونَ أفعالُ المنتمين إليه لا تتفق مع قِيَمه وأحكامه وآدابه الأصيلة.
- **التعالُم والتعالي والغرور:** وذلك لوجود الجهَّال بالعِلم الشرعي، الذين يظنُّون أنه بقليل من الاطِّلاع يمكن الاستغناءُ عن طلب العلم، فيَهلكون بغرورهم هذا ويُهلكون.

رابعًا: العامل الاقتصادي، يُعَدُّ الاقتصاد بتقلُّباته وما ينتج عنها من تغيُّرات ذا أثر مهمٍّ في المجتمعات، ولا سيَّما الفقيرة منها، وذلك من أخطر الأسباب التي تثير موجات التطرُّف في العالم. ويتجلَّى ذلك فيما يأتي:

- **عدم قدرة الأمم المتحدة على تنسيق تعاون دَولي جادٍّ**، وحسم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدول، بزيادة النمو، وردم الهُوَّة قدر الإمكان بين الدول الغنية والفقيرة، وتحقيق مستوى حياة أفضل للغالبية العُظمى من الشعوب بكرامة وشرف.
- **تبشير العولمة التي تجتاح العالمَ بمزيد من الأزَمات الاقتصادية** للدول والمجتمعات المطحونة، ما يولِّد التطرُّف والإرهاب، بسبب زيادة الفجوة بين الدول.
- **انتشار البطالة في المجتمع**؛ فإن أيَّ مجتمع ترتفع فيه معدَّلاتُ البطالة وتقلُّ فيه فرصُ العمل، يصبح على مشارف خطر مُحدِق.
- **التضخُّم وتدنِّي مستوى المعيشة** لفئات واسعة من المواطنين، وعدم التناسب في زيادة الدخول، وارتفاع الأسعار، كلُّها تؤجِّج روح العَداء، وتُذكي نارَ التطرُّف والغلوِّ تحت اسم الدِّين أو غيره.

خامسًا: العامل السياسي، ويرجع غالبًا إلى أمور من أهمِّها:

- التباينُ الفاضح بين ما تحثُّ عليه مواثيق النُّظُم السياسية الدَّولية؛ من قِيَم إنسانية ومثُل سياسية رفيعة، وحقيقة السلوك الفعلي المخالف لجميع تلك القِيَم، وذلك مما يؤدِّي إلى بعض الممارسات الإرهابية الدَّولية؛ اعتراضًا على هذه التناقضات والتباينات.
- الاحتلال والسيطرة الاستعمارية؛ إذ إن السيطرةَ الفكرية أو العسكرية، والقتل والتدمير والاغتصاب، وإجبار الناس على النزوح وترك أراضيهم وأوطانهم، كلُّ ذلك ينتهي إلى مزيد من التطرُّف والإرهاب.

سادسًا: العامل الاجتماعي، ويرجع غالبًا إلى وجود بيئة اجتماعية غير سليمة، ومن أبرز سِمات هذه البيئة:

- **رفقاء السوء**: إن للرفقاء أثرًا واضحًا في الاتجاه إلى الغلوِّ والتطرف، ولا سيَّما لدى الشخصيَّات الضعيفة أو غير المستقرَّة أسريًا، وفي الحديث الشريف قال رسولُ الله ﷺ: (الرجلُ على دِين خَليله، فلينظُر أحدُكم مَن يُخالِل).
- **الفراغ**: إن وجود أوقات فراغ كبيرة، دون ما يشغلها بالخير، يُسهم في إيجاد أرض خِصبة لقَبول أيِّ فكرٍ هدَّام وغلوٍّ وتطرُّف.
- **انتشار الإشاعات**: تتسبَّب الإشاعاتُ في أن يصبح المجتمع مسرحًا لتبادل الاتهامات والظنِّ السيِّئ، ما يُوسِّع الفجوةَ بين أبناء المجتمع الواحد، ويهيِّئُ أفرادَه لاعتناق الأفكار التكفيرية القائمة على إلغاء الآخر.
- **ضعف المؤسَّسات الاجتماعية**: عدم قيام المدارس والمساجد والأندية الاجتماعية بوظائفها المؤثِّرة، يساعدُ على نشأة التطرف.
- **ضعف الجماعة المرجعية**: والمقصود بالجماعة المرجعية؛ الأفرادُ المؤثِّرون في أفكار الآخرين وقِيَمهم، سواء كانوا من عائلته أو قبيلته أو منظمات دينية أو اجتماعية أو سياسية. فإذا كانت هذه الجماعاتُ ضعيفةً هزيلة أسهمَ ذلك في ضعف أثرها في الآخرين، وتركهم فريسةً للانحراف والتطرُّف.
- **اليأس والإحباط**: من أقوى المشاعر التي تجعل صاحبَها نهبًا للتأثُّر بأفكار ومعتقَدات مشوَّهة ومتطرفة، مشاعرُ اليأس والإحباط والتشاؤم والشعور بالمرارة، ونقص الكفاءة والفاعلية، والمبالغة في عِلَل العالم وأوضاعه، إضافة إلى انخفاض مستوى الروح المعنوية، وفقدان الأمل في المستقبل، ونزعة الشعور بالذنب والدُّونية والانتقاص من الذات. وجميعها مشاعرُ سلبية تسهم في قَبول الانحراف الفكري دون مناقشة أو نقد.
- **التقليد الأعمى**: وفيه استهانةٌ بمكانة العقل، وانحرافٌ عن استخدامه لما خُلِق له؛ إذ ينشأ عادةً عن التعصُّب والثقة المفرطة فيمَن يقلِّدونه، وبمنهجه وطريقة اجتهاده ونمط حياته.

سابعًا: العامل النفسي، وله أهميةٌ كبرى في اعتناق شخص ما أفكارَ التطرُّف والإرهاب، ويمكن تصنيفُ العوامل النفسية المؤدِّية إليه وَفقَ الآتي:

- **حبُّ الظهور والشهرة**؛ فإن صاحبَه شغوف بمحاولة إبراز نفسه، وأن تُسلَّط الأضواءُ عليه، ولو بالتخريب والقتل والتدمير.
- **الإخفاق الحياتي والمعيشي**، فلهما آثارٌ نفسية عميقة، سواء كان ذلك الإخفاقُ في الحياة العلمية، أو المسيرة الاجتماعية، أو النواحي الوظيفية، أو التجارِب العاطفية؛ فيجد في هذه الطوائف الضالَّة المنحرفة، ما يظنُّ أنه يغطِّي به إخفاقَه، ويستعيد به نجاحه.
- **ضعف الأنا العليا** "النفس اللوَّامة والعقل والضمير"، **وسيطرةُ الأنا الدُّنيا** "النفس الأمَّارة بالسوء والرغبة والهوى" على الشخصية الإنسانية، ما يؤدِّي إلى اتباع الشخص لأهوائه. وتكون هذه الشخصية عادةً لدى الأشخاص الذين يشعرون بالنقص في ذواتهم، أو مَن تعرَّضوا لتربية أسرية قاسية، ولم يجدوا مَن يأخذ بأيديهم أو يحتويهم، وقد يكون لديهم ميولٌ ودوافعُ للعدوان متخفِّية داخلهم، تظهر إذا ما سنحت لها الفرصة.
- **الشعور بالاضطهاد**، وهو من أعراض المرض النفسي، ويمكن أن يدفعَ القائدَ أو الرئيس المضطربَ إلى شنِّ حرب أو تنفيذ هجوم إرهابي، أو إلى تفضيلها وقبولها.
- **العَلاقة المضطربة**، سواء كان ذلك مع الأقران، أو بين الطفل ووالديه، أو بين الطفل والمدرسة أو المسجد. وينمو هذا الصراع ويتضخَّم ويكبُر، ما يولِّد لدى الشخص الرغبةَ في الصراع مع أيِّ رموز للسُّلطة على المستويين الاجتماعي أو السياسي.
- **الاضطرابات النفسية**، مثل: الاضطراب العصابي كالقلق والاكتئاب؛ ففي محاولة الشخص للخروج من دائرة القلق أو الاكتئاب يلجأ إلى نقل مجال الصراع من داخل النفس إلى خارجها، ليدور الصراع بين النفس والمجتمع.

ثامنًا: العامل التربوي، إن أيَّ انحراف أو قصور في التربية يُعَدُّ الشرارةَ الأولى التي ينطلق منها انحرافُ المسار عند الإنسان، وإن النقصَ والضعف في الأنظمة والمناهج الدراسية تؤدِّي إلى ظهور مشكلة التطرُّف في بعض المجتمعات، ولا سيَّما العربية والإسلامية. ويمكن حصرُ الأسباب التربوية فيما يأتي:

- **نقص الثقافة الدينية** في المناهج التعليمية من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية، وذلك في معظم البلاد الإسلامية.
- **ضعف الاهتمام بإبراز محاسن الدين الإسلامي والأخلاق** التي يحثُّ عليها؛ مثل: السلام، والتعاون، والرحمة، والبُعد عن الظلم والاعتداء، واجتناب الحكم بالأهواء، وغير ذلك مما يدعم الأمنَ والحبَّ والعدالة بالمجتمعات، ولا سيَّما المجتمعات الإسلامية؛ فالإسلام هو دينُ السلام والعدل والحرية والكرامة.
- **عدم إشباع الحاجات الإنسانية**؛ فالناس ولا سيَّما الشباب، لديهم احتياجاتٌ أساسية ينبغي إشباعُها وتوجيهها؛ للحصول على الاستقرار النفسي والاجتماعي، وإن لم تتحقَّق اتجه الشابُّ إلى أحد طريقين؛ إما إلى إشباع حاجاته من طرق غير سوية أو غير شرعية، وإما إلى البقاء في ظلِّ الحرمان، وكلاهما مضرٌّ بالمرء والمجتمع ويحمل على الغلوِّ والتطرف في الفكر.
- **لوسائل الإعلام أثرٌ مهمٌّ في تغذية فكر التطرف**، فهي بما تقدِّمه من برامجَ وأفلام وأخبار وغير ذلك، تنتهج غالبًا منهجَ التطرف؛ إما بالاستهانة بالعقول والشعائر الدينية والأخلاقية، أو بزرع الفتن وإثارتها. ■

ندوة التحالف العاشرة ترصد مخاطر اقتصادية

الأصول الافتراضية مصدر جديد لتمويل الإرهاب

عقد مركزُ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بالرياض ندوتَه الشهرية العاشرة، يوم الخميس 29 أكتوبر 2020 بعنوان: "الأصول الافتراضية ومخاطرُ استغلالها في عمليات تمويل الإرهاب، والمعاييرُ الدَّولية الصادرة بشأنها". وأشار الأمين العامُّ للتحالف الإسلامي، اللواء الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، في كلمة ختامية للندوة: إن قطع شِريان الإرهاب يتحقَّق بحرمانه من التمويل. وأضاف: إن إقامةَ هذه الندوة يصبُّ في هذا الهدف، وهو ضمن المجال الثالث لمجالات عمل التحالف (محاربة تمويل الإرهاب) الذي يسعى إلى المساعدة على تطوير نهج عمليٍّ فاعل لمحاربة تمويل الإرهاب، بأحدث التقنيَّات، وأوسع الشراكات العالمية.

الأصول الافتراضية

أكَّد مدير الندوة الأستاذُ عبد الله بن عبد الرحمن المديفر، مدير إدارة محاربة تمويل الإرهاب في مركز التحالف، أن التحالف أولى أهميةً كبيرة لمحاربة تمويل الإرهاب، وأن الأصول الافتراضية جلبت تحدِّياتٍ أبرزُها إمكانية استغلالها في تمويل الإرهاب.

ثم تحدَّث العميدُ الركن موسى عمر أحمد سعيد، ممثِّل جمهورية السودان في التحالف الإسلامي، متناولًا خصائصَ الأصول الافتراضية، وكيفية إصدارها، ومخاطرها الأمنية والتقنية، ومواقف المنظمات الدَّولية منها. واستعرض تطوُّر تاريخ النقود من العُملات الذهبية إلى العملات الورقية والمعدنية المعمول بها حاليًا، ووظيفة المؤسسات المالية العالمية في تنظيم الأموال وإدارتها ومراقبتها؛ للحيلولة دون استخدامها في الأنشطة الإرهابية. واستعرض التطوُّر التقنيَّ الذي أتاح استخدامَ التقنية الرَّقْمية في إدارة الأصول النقدية والحسابات المصرفية والتحويلات المالية؛ إذ ظهر في نهاية العِقد الأول من القرن الحالي ما يُعرف بالأصول الافتراضية، وبدأ التعامل بهذه العُملة بنطاق ضيِّق من الإنترنت، وسرعانَ ما ازداد المتعاملون بها باطِّراد مستمرٍّ.

وعرَّف العميدُ موسى الأصولَ الافتراضية بأنها: تمثيل رَقْمي للقيمة التي يمكن المتاجرةُ بها أو نقلها رقميًا واستخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار، لكنَّها غير محسوسة أو مادِّية، فهي افتراضية ومتوافرة في فضاء الإنترنت فقط. أما العُملة الرَّقْمية فعرّفها: بأنها عُملات ذات قيمة نقدية، وتحمل بذاتها قيمةً مالية تمكِّن المتعاملين بها من شراء السِّلع والخِدَمات وإبراء الذمَّة والوفاء بالتزاماتهم المالية، وترتبط العُملات الرقمية بالحساب المصرفي أو بالبطاقات المدفوعة مقدَّمًا كبطاقة ركوب الحافلات، وهي متاحةٌ للجميع.

خصائص ومخاطر

عدَّد العميدُ موسى خصائصَ الأصول الافتراضية قائلًا: إنها غيرُ محسوسة أو ملموسة، ولا ترتبط بنطاق جغرافي محدَّد، وتتمتَّع بحرية الدفع وسهولة التداول دون قيود أو تحديد زمني، ويُتعامَل بها خارج النظام المصرفي التقليدي، فلا يقوم بإصدارها مصرفٌ مركزي ما، ولا يمكن رصدُ حركتها بالأسواق العالمية. وهي عُملة لا مركزية يُتعامَل بها دون وسيط، ويصعُب تجميدها أو مصادرتها؛ إذ تتَّسمُ بالسرِّية العالية؛ وتمتاز بالتشفير وعدم إظهار هُويَّة المتعاملين، وتحقِّق أرباحًا عالية، لكن ترافقها مخاطرُ كبيرة أيضًا.

أما **أبرزُ المخاطر الأمنية** التي ذكرها فهي:

- مساعدةُ الإرهابيين للتعتيم على أنشطتهم المالية والإجرامية؛ كغسل الأموال، وتجارة الأسلحة والمخدِّرات، والاتِّجار بالبشر؛ لعدم الكشف عن هُويَّة محوِّلي الأموال.
- يصعُب تتبُّع الأموال المتداولة في تمويل الإرهاب وكشفها بالطرق التقليدية، ومنها رصدُ الحدود البرِّية والبحرية والجوِّية للدول ومراقبتها، أو بواسطة النظام المصرفي التقليدي.
- عدمُ الإفصاح عن هُويَّة المؤسِّسين والمتعاملين يجعلها عُرضةً لتهديد الاقتصاد الوطني لأيِّ دولة.

ومن **المخاطر التقنيَّة** للأصول الافتراضية:

- سهولةُ خسارة الأصول الافتراضية بسبب الخطأ في كتابة العنوان الصحيح للعُملة، وتعرُّضها للسرقة مع عدم القُدرة على تتبُّع السارق.
- إمكانيةُ اختراق المَحافظ أو المخازن الرَّقْمية للعُملات الافتراضية.
- خطرُ هجَمات القرصنة على عملية التداول من قِبل المستهلكين.

وتباينت مواقفُ المنظمات الدَّولية تجاه الأصول الافتراضية، فقد تطرَّق صندوقُ النقد الدَّولي إلى

تلك الأصول، لكنه لم يُصدر توصياتٍ بشأن قَبولها أو رفضها، بل اهتمَّ بإبراز المميِّزات والعيوب، ودعا إلى تنظيمها ودراستها وتوسيع المناقشات الدَّولية والتعاون في سنِّ تشريعات لمكافحة مخاطرها. وانتهى بنك التسويات الدَّولية في تقريره إلى أن هذه الأصولَ يصعُب استخدامها بسبب تناقضها وضعف الشبكات اللامركزية التي تعتمد عليها العُملات الافتراضية. أما الشركاتُ والأسواق المالية فقد قبل بعضُها الأصولَ الافتراضية؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وسهولة تحويل الأموال، ورفضَها بعضُها الآخر.

آمال وتهديدات

تناول الدكتور سني ذو الهدى، عضوُ هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، المختصُّ في تشريعات محاربة تمويل الإرهاب، مخاطرَ استغلال الأصول والعُملات الافتراضية في عمليات تمويل الإرهاب، فأشار إلى أن استخدام الإرهابيين الموارِدَ المالية لتمويل أنشطتهم أصبح أكثرَ خطرًا وتعقيدًا، وخاصةً مع ظهور الإنترنت. وإن الابتكاراتِ الواسعةَ التي أتاحها الإنترنت في أنظمة الدفع (البطاقات والهواتف المحمولة والعُملات الافتراضية) جلبت الآمالَ والتهديدات معًا، وأوجدت أدواتٍ جديدةً للمجرمين ولمموِّلي الإرهاب تمكِّنهم من نقل الأموال غير المشروعة وتخزينها بعيدًا عن سُلطات إنفاذ القانون.

وأرجع الدكتور سني مخاطرَ العُملات والأصول الافتراضية إلى عدَّة مصادرَ؛ كمخاطر الشرعية والمجهولية واللامركزية، إذ تسمح العُملات الافتراضية لمستخدميها بإخفاء هُويَّاتهم، ويتعاملون فيما بينهم بلا أسماءٍ أو هُويَّات ودون أن يلتقوا، ما يُفسح المجالَ للاحتيال وإساءة الاستخدام دون رادع. ويزيد الأمر سوءًا غيابُ أي نظام مركزي أو هيئة إشراف مركزية لتداول هذه الأصول، ما يجعل هيئات إنفاذ القانون والرقابة عاجزةً عن الرصد والضبط.

وحلَّل الدكتور سني بعضَ الحالات الحقيقية لتمويل الإرهاب المتضمِّنة استخدامَ العُملات الافتراضية. ودعا حكومات العالم والهيئات الدَّولية والمنظمات الحكومية إلى التعاون لمواجهة استخدام الأصول الافتراضية في تمويل الإرهاب؛ بوضع إستراتيجية تراعي التطوُّرات التقنية الحديثة والابتكارات المتوالية في أنظمة الدفع وخِدْماته، وتتضمَّن تقييمَ المخاطر، ومراقبة المعاملات، والتدريب، والحوكمة، وتحديث الإطار القانوني لمحاربة تمويل الإرهاب؛ لمعالجة بعض الأمور المهمَّة كتحديث متطلَّبات العناية الواجبة للعملاء، وتنظيم الأعمال التجارية التي تستخدم العُملات الافتراضية، وتحديث متطلَّبات الإبلاغ عن المستفيدين في تقارير المعاملات المشبوهة، وتحديث القوانين الجنائية وقوانين تقنية المعلومات والأمن؛ لتواكبَ التطوُّرات ذات الصلة، وتصبحَ أكثر جَدوى. وأكَّد أخيرًا أهمية التعاون الدَّولي في هذه الإستراتيجية، وقال: إن التهديد الإرهابيَّ ظاهرة دَولية معقَّدة، وتحتاج محاربة تمويلها إلى التعاون الدَّولي في إنفاذ القانون.

معايير عالمية

تناول الدكتور عادل بن حمد القليش، نائبُ رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في مؤسسة النقد العربي السعودي، المعاييرَ الدَّولية الحديثة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) الخاصَّة بالأصول الافتراضية. وذكر أن المجموعة قدَّمت معاييرَ عالميةً مُلزمة لتنظيم الأنشطة المالية المرتبطة بتلك الأصول، فقد حدَّدت المخاطرَ المحتمَلة للعُملات الافتراضية عام 2014، وفي العام التالي أصدرت دليلًا إرشاديًّا للنهج القائم على مخاطر العُملات الافتراضية، وفي عام 2018 قدَّمت تعريفَين جديدين للأصول الافتراضية، وحدَّثت التوصيةَ الخامسة عشرة من توصياتها. وفي العام التالي تبنَّت مذكرةً تفسيرية لتلك التوصية، واعتمدت الدليل الإرشادي. وفي أكتوبر 2019 اعتمدت المعاييرَ المحدَّثة لتقييم الدول في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأضافت معاييرَ خاصَّةً بالأصول الافتراضية ومزوِّدي خِدْماتها، أبرزُها:

1) حظر أنشطة مقدِّمي خِدْمات الأصول الافتراضية غير النظامية.

2) على الدول تقييم أخطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن عمليات الأصول الافتراضية واتخاذ التدابير تجاهها.

3) تفعيل التعاون الدَّولي وَفقَ أساس قانوني يسمح للدول بتبادل المساعدات القانونية المتعلِّقة بتحقيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4) الالتزام بالمعايير في حال قرَّرت الدولُ السماح بأنشطة الأصول الافتراضية.

5) الترخيص والتسجيل لمقدِّمي خِدْمات الأصول الافتراضية، ومنع المجرمين من امتلاك تلك الخِدْمات أو شغل مناصبَ فيها.

6) إخضاع مقدِّمي خِدْمات الأصول الافتراضية للإشراف والرقابة، وضمان الامتثال للمتطلَّبات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7) وضع أدلَّة استرشادية لمقدِّمي خِدْمات الأصول الافتراضية تساعدهم على تطبيق التدابير الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنها الكشفُ عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها.

8) وضع عقوبات مغلظة ورادعة وقابلة للتطبيق على مقدِّمي الخِدْمات ومُلَّاكها ومديريها ممَّن لا يمتثلون لمتطلَّبات وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ■

المركز المشترك بين الجامعات لدراسات الإرهاب IUCTS

هو منظمةٌ متميِّزة مهمَّتها الأساسية الإسهامُ في مناقشة نطاق تهديد الإرهاب الحالي والمستقبلي، واقتراح حلول مُجدية وخطط ووسائل لمكافحته.

أُسِّس المركز المشترك بين الجامعات لدراسات الإرهاب في عام 1994م في الولايات المتحدة الأمريكية، وتستند أنشطتُه إلى توصيات مجلس البحوث الدَّولي التي تعالج جوانبَ مختلفة من الإرهاب بنوعيه، التقليدي والحديث. وهو وثيقُ الصِّلة بجامعات ومراكز بحوث في أكثر من 35 دولة، أهمُّها معهد سياسة الأمن الداخلي في جامعة جورج واشنطن، والمركز الدَّولي لدراسات الإرهاب في معهد بوتوماك لدراسات السياسة، في فيرجينيا، والمركز المشترك بين الجامعات للدراسات القانونية في معهد القانون الدَّولي بواشنطن.

وانطلاقًا من الحاجة الماسَّة إلى تثقيف الجمهور عمومًا وصانعي القرار خصوصًا بطبيعة التهديد الإرهابي وشدَّته في القرن الحادي والعشرين، فإن المركز المشترك بين الجامعات لدراسة الإرهاب، وبصفته عضوًا في المجتمع الأكاديمي والبحثي، يتمتَّع بالتزام فكري، فضلًا عن مسؤولية أخلاقية وعملية، للمشاركة في الجهود الدَّولية لمكافحة الإرهاب.

ومن هذا المنطلَق، فإن أهداف المركز تشمل أربعة جوانب رئيسة، هي:

- رصدُ التهديدات الإرهابية الحالية والمستقبلية.
- تطويرُ إستراتيجيات الاستجابة على المستويين الحكومي وغير الحكومي.
- إحداثُ تواصل مستمرٍّ مع صانعي السياسات، والمؤسَّسات الأكاديمية، والأعمال التجارية، ووسائل الإعلام، والمنظمات المدنية.
- رعايةُ البرامج البحثية الخاصَّة بالقضايا المستجَدَّة، ولا سيَّما تلك التقنيَّات المتعلِّقة بالسياسات، وتبادل النتائج على الصعيدين الوطني والدَّولي.

وقد أشرف المركزُ المشترك بين الجامعات لدراسة الإرهاب وشارك في مئات الندَوات والمؤتمرات، في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والهند وإسبانيا والسويد وسويسرا واليابان وسريلانكا وتركيا وأوكرانيا. وفضلًا عن ذلك نشر المركزُ قرابة 40 كتابًا، و18 تقريرًا في موضوعات متخصِّصة، ومن أبرز تلكم الموضوعات: الإرهاب الخارق وآثاره البيولوجية والكيميائية والنووية، والإرهاب والقانون، ولمحة إلى الجماعات الإرهابية التابعة لمنظمة إيتا بإسبانيا، وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة ابن لادن، والإرهاب من وجهة نظر الولايات المتحدة، وحرب المعلومات والإرهاب السِّيبراني، والإرهاب والأعمال، والجوانب القانونية للإرهاب في الولايات المتحدة. وقد بثَّت مختلفَ أنشطة المركز المشترك بين الجامعات لدراسة الإرهاب على نطاق واسع التلفزةُ والإذاعة والصِّحافة في أكثرَ من 40 دولة في أرجاء العالم. ■

مجلَّة الأمن أمريكية محكَّمة

رابط المجلة

مجلة أكاديمية أمريكية متخصِّصة محكَّمة، أُسِّست في عام 1989م، تنشر دراساتٍ وبحوثًا عن أحدث الابتكارات في كلِّ مجالات الأمن، وتقدِّم أيضًا مراجعاتٍ للكتب والإصدارات، والمقاطع المصوَّرة (الفيديو)، وتقارير قِطاع الأمن، وتعليقات الخبراء على القضايا التي تشغل الرأيَ العام.

وتُعنى المجلة بنشر معلومات موثوقة ورصينة عن آخر التطوُّرات وأحدث القضايا في قِطاع الأمن، بأسلوب سهل وسَلِس، يروقُ الباحثين والمهنيين العاملين على حدٍّ سواء. وكذلك تتتبَّع المجلة أنواعًا محدَّدة من الجرائم، نذكر منها: التطرف والإرهاب، والعنف السياسي، والسرقة المسلَّحة، والسطو، والجريمة المنظَّمة، والتهديدات بالقنابل، والاحتيال، والعنف في أماكن العمل.

وتنشر المجلة مقالاتٍ وأعمدةً وفِقرات لمناقشة الموضوعات المتخصِّصة، مثل: السلامة النووية، والطيران، والنقل بالسِّكك الحديدية، والقرصنة البحرية، والجريمة في الأماكن العامَّة. ومع تطوُّر التقنية الحديثة فإن المجلة باشرت العنايةَ بموضوعات أمن الحواسيب والمعلومات، ومراقبة الجرائم الإلكترونية، وتحليل البيانات في التحقيق والتنبُّؤ، وكشف التهديدات. أما موضوعاتُ الإدارة التي تتناولها المجلة فتشمل تقييمَ التدابير الأمنية، وإعداد طرق مكافحة الجريمة والتخطيط لها. ■

التقنية الحديثة
طريقة الإرهاب الجديد في شنّ الحرب النفسية

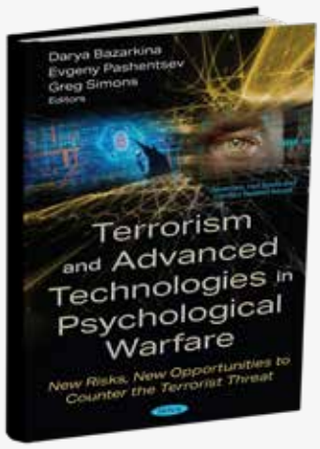

Author: Darya Yu Bazarkina
Evgeny N. Pashentsev
Gregory Simons

Publisher: Nova Science Pub Inc

Date: August 16, 2020

ISBN-10: 1536179299

رابط الكتاب

لطالما كانت الحربُ النفسية أحدَ أسس عمليات الغزو والتوسُّع والإخضاع. وعلى الرغم من اختلاف أسبابها ودوافعها ومسوِّغاتها وأدواتها وأساليبها، تظل أخطرَ وأكثر وطأةً من الحرب التقليدية التي تعتمد على المواجهة المباشرة واستخدام السلاح.

يُعَدُّ هذا الكتاب أولى المبادرات الحقيقية الجادَّة لتحليل الممارسات الراهنة للحرب النفسية وبيان مخاطرها المستقبلية. ويستخدم هذا النوعُ من الحروب التقنيَّات المتقدِّمة أساسًا لعمله. وتشنُّ هذه الحربَ جهاتٌ مختلفة؛ سواء أكانت أفرادًا أم هيئات. ويُعنى الكتابُ بالجماعات الإرهابية بوصفها أخطرَ من يشنُّ هذه الحرب محلِّيًا وإقليميًا ودَوليًا.

تتيح التقنيات المتقدِّمة حلَّ الكثير من المشكلات الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، لكنَّ قصور العَلاقات الاجتماعية أحيانًا في المجتمع البشري يجعل استخدامَ هذه التقنيات يأخذ منحًى آخرَ تمامًا، كأن تُستخدَمَ في استهداف الأمن البشري والمصلحة العامة. ولعل أحدَ أكثر تجلِّيات هذا الاستخدام وضوحًا وخطرًا هو نشاطُ الجماعات الإرهابية. ومن المؤكَّد أن نشاط هذه الجماعات يهدِّد أسسَ الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي للدول والأفراد. ثم إن الحرب النفسية قد تحوَّلت في وقتنا الراهن إلى مادَّة علمية تُدرَّس في الكليات العسكرية على أيدي علماء نفس وخبراءَ إستراتيجيين في هذا المجال.

يذكر الكتابُ أيضًا أن فريقًا دَوليًا ضمَّ مؤلفين وباحثين من إحدى عشرة دولة قد اجتمع بهدف تقييم التطوُّر الكمِّي والنوعي للتأثير النفسي للجماعات الإرهابية في الجماهير التي تستهدفها، مع الأخذ في الحسبان شتَّى التحوُّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العالمية، وكذا المشاحنات الجيوسياسية الحامية الوَطيس.

يقدِّم الكتاب أيضًا مفاهيمَ جديدةً تصبُّ في سياق طرق مواجهة التأثير النفسي للإرهابيين في المجتمعات المعاصرة. ومن هذه الطرق أدواتٌ تقنية واجتماعية، تتمثَّل في المفاهيم الفلسفية والنظريات الثقافية، واستخدام الذكاء الاصطناعي للحدِّ من نشاط الجماعات الإرهابية، وضمان الأمن النفسي للمجتمعات وتطوُّرها الديمقراطي.

ولفت الكتابُ انتباهنا إلى أن استخدامَ الجماعات الإرهابية للتقنيات المتقدِّمة، بكلِّ ما يحمله المفهوم من معنى، يعتمد على الأثر الاجتماعي غير الواضح لهذه التقنيات في وقتنا الراهن وفي المستقبل القريب. ■

الوجه الخفيُّ لداعش
وسائل الاتصال والجماهير والإرهاب

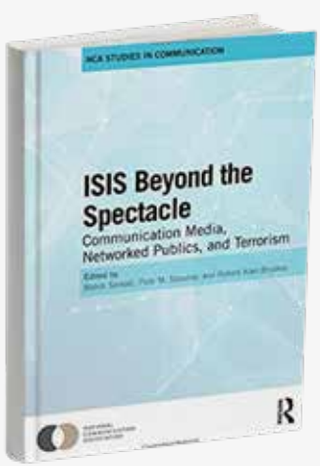

Author: Mehdi Semati
Piotr M. Szpunar
Robert Alan Brookey

Publisher: Routledge; 1st Edition

Date: April 2, 2020

ISBN-13: 978-0367587277

ISBN-10: 0367587270

رابط الكتاب

يعرضُ هذا الكتابُ ويؤكِّد الحاجةَ الماسَّة إلى تعاون وسائل الإعلام ووسائطها المختلفة في كشف الأوجه الخفيَّة للجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، وفهمها بدقة، ثمَّ وضع الخطط والوسائل الضرورية للتصدِّي لها. وينطلق الكتاب من السؤال عن هُويَّة داعش: أهِيَ شبهُ دولة أم جماعةٌ إرهابية؟ وهل هي حركةٌ فلسفية أو سياسية أو أيديولوجية جديدة؟

ومن منطلق أن هذه المنظمة الإرهابية "داعش" قد أثَّرت وتأثَّرت، اكتسبت وخسرت، وأرعبت العالم كلَّه، فقد أصبح لزامًا على كل المهتمِّين بإرساء السلام في العالم والسعي لضمان حياة أفضل وأكثر أمانًا للإنسانية، أن يحدِّدوا وظيفةَ الإعلام بوسائله ووسائطه في فهمها وتحديد توجُّهاتها، ثم يعملوا للحدِّ من آثارها السلبية.

ويُعنى الكتاب أساسًا بإبراز العَلاقة المتغيِّرة والمستمرَّة بين تنظيم داعش ووسائل الإعلام، وكذلك اعتماد خصومه على وسائل الإعلام لفهمه ومكافحته. ويرى المؤلفون أن وصمةَ العار التي لحقت تنظيمَ داعش ليست بسبب صور الجثث المشوَّهة والجرائم البشعة المنقولة مباشرةً فقط؛ بل إن نظامه الإعلاميَّ هو ما روَّج لسوء سمعته هذه، فهو نظامٌ وكِيان قائم بحدِّ ذاته على ممارسة جميع المعاملات المتعارف عليها ولكن وَفق شروطه وأدواته، كالعُملة الخاصَّة والعبارات المستعملة وغيرهما.

ويكشف الكتابُ أن جهود تنظيم داعش وخصومه للتواصُل وفهم هذا العالم تشترك في أنماط من الممارسة والتعبير البصَري والجمالي والصحفي. ولا يسمح التاريخُ القصير غير المستقرِّ لتنظيم داعش باتِّباع نهج واحد لفهم عَلاقته بالإعلام.

وحتى نفهمَ فهمًا تامًّا كلَّ ما ذُكر آنفًا، يجب قراءةُ إسهامات الكتَّاب على أنها تحليلاتٌ متخصِّصة، نجحت باحترافية في الربط والفصل بين المعطيات. وهذا ما أتاح وصفًا معقَّدًا نحتاج إليه لفهم عَلاقة تنظيم داعش بوسائل الإعلام.

خطَّ هذا الكتابَ أساتذةٌ من جامعات أمريكية مختلفة، وهم: "مهدي سماتي" أستاذ الإعلام بجامعة شمال إلينوي، الذي قدَّم منشورات في الإعلام والإرهاب. و"بيوتر سبونار" الأستاذ المساعد في الاتصال في جامعة نيويورك. و"روبرت آلان بروكي" أستاذ الاتصالات في جامعة بول ستيت، الذي نشر مقالات عن الاقتصاد السياسي وسياسات الهُويَّة في وسائل الإعلام الجديدة والبيئات الافتراضية. ■

الأمين العام
يستقبل وفدَ الأكاديمية المالية

استقبل الأمين العامُّ للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب اللواءُ الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، يوم الأحد 18 أكتوبر 2020م، وفدَ الأكاديمية المالية في الرياض برئاسة المدير العامِّ للأكاديمية الأستاذ مانع بن محمد آل خمسان. واستعرض الجانبان سُبلَ التعاون بين مركز التحالف والأكاديمية، وناقشا توقيعَ مذكِّرة تفاهم بين الطرفين؛ للتدريب وبناء القدُرات في مجال محاربة تمويل الإرهاب. واستمع وفدُ الأكاديمية لشرح عن أهداف التحالف ومجالات عمله، ونهوضه بتنسيق جهود الدول الأعضاء (41 دولة) في محاربة الإرهاب، ودعم الجهود الدَّولية في تعزيز السِّلم والأمن العالمي.

ويذكر أن الأكاديمية المالية (المعهد المالي سابقًا) إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي لرؤية المملكة 2030م، وذلك لتطوير المهارات، والمعارف، والخبرات في جميع القطاعات المالية. ■

زيارات متبادلة لتعزيز التعاون بين مركز التحالف وجامعة الإمام

زار وفدٌ من مركز التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب جامعةَ الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، في الأول من أكتوبر 2020م، تلبيةً لدعوة مقدَّمة من معالي رئيس الجامعة أ. د. أحمد بن سالم العامري، والتقى وكيلَ الجامعة للاتصال الدَّولي، وفريقَ معهد اللغة العربية بالجامعة.

تناول اللقاءُ تطوير مذكِّرة التفاهم الموقَّعة بين الطرفين، والاستفادةَ من قدُرات الجامعة وإمكاناتها لخدمة أهداف التحالف وإستراتيجياته في مجالات الأمن الفكري، والدراسات والبحوث الفكرية.

وفي وقت لاحق استقبل مركزُ التحالف وفدًا من الجامعة الذي استمعَ إلى شرح من مسؤولي المركز عن القدُرات التدريبية للتحالف، وسُبل دعم التعاون بين الجانبين لتعليم اللغة العربية لممثِّلي الدول أعضاء التحالف. ■

دورات ومؤتمرات

العَلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

23 نوفمبر إلى 7 ديسمبر 2020

رابط الدورة

وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مجال إنفاذ القانون (CEPOL)

المؤتمر السنوي لمكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي 2020

10- 11 ديسمبر 2020

رابط المؤتمر

أكاديمية القانون الأوروبي (ERA)

المقاتلون الإرهابيون الأجانب المسافرون والعائدون

4 - 18 ديسمبر 2020

رابط الدورة

وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مجال إنفاذ القانون (CEPOL)